حفريات

حوارات

تيارات الإسلام السياسي والاصطدام مع الآخر

محمد البشاري: جماعات الإسلام السياسي تسعى لاصطدامنا مع الآخر

حاوره: ماهر فرغلي
كاتب مصري

قال الأمين العام لـ «المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة» د.محمد البشاري إنّه من الضروري تأصيل الفقه وتذليل الصعاب بين الممارسة الدينية وقوانين بلدان المجتمعات المسلمة في الغرب. ودعا، في حواره مع «حفريات»، إلى الالتزام بخطاب إسلامي وسطي معتدل «يحترم سيادة الدول، ويعزز قيم المواطنة والمشاركة والتوادّ والتعاون والتراحم، واجتناب ما يثير نوازع الفتنة والفرقة بين المسلمين أنفسهم وبين غيرهم»

أضاف رئيس «الفيدرالية العامة للمسلمين في فرنسا»، أنّ علينا العناية بالفقه الذي يؤصّل للعدالة الاجتماعية، و«مراجعة كل ما يحرض على الصدام مع الآخر، ونقد التراث الفكري القديم الذي يجعل هذه العلاقة علاقة حرب وجزية».

وهنا نصّ الحوار:

العيش المشترك

تيارات الإسلام السياسي تشتغل على ما يسمى "الأسلمة" التي تعطي ولاءات خارج الأوطان

> تأصيل فقه الأقليات والمواطنة مطلوب مقابل فتاوى الانزواء خاصة فيما يخص العيش المشترك والتواصل الحضاري

تيارات الإسلام السياسي تشتغل على ما يسمى «الأسلمة» التي تعطي ولاءات خارج الأوطان

*** كيف تصف الوجود الإسلامي والمجتمعات المسلمة بأوروبا ومشكلاتها؟**

المسلمون في دول أوروبية كثيرة يعيشون كأقلية بشرية أو دينية، ورغم اعتراف دول كثيرة بالإسلام رسمياً، والحضور القوي في بعض الحالات، إلّا أنّ المسلمين في حاجة إلى تشريعات قادرة على حماية الحقوق الثقافية والشعائر التعبدية هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ العمل على

تأصيل فقه الأقليات والمواطنة مطلوب، مقابل فتاوى الانزواء، لا سيما ما يخص قضايا العيش المشترك وأسس التواصل الحضاري؛ حيث كان من اللازم تأصيل الفقه وتذليل الصعاب بين الممارسة الدينية وقوانين بلدان المجتمعات المسلمة.

وما يجري في أوروبا، على سبيل المثال، من محاولة بعض الجماعات عزل المسلمين في «جيتو»، واستخدامهم كظهير للتنظيمات، لا حلّ له سوى العمل بجدية على إعادة العقل الإسلامي من جديد، للحدّ من وتيرة الحروب الدينية والطائفية، التي لن تتم إلا من خلال إطلاق مبادرات الحوار والتنمية المستدامة والعناية بقضايا الشباب والفقر والجهل.

*** هل توجد تجربة ناجحة ونموذج يمكن أن نبني عليه على هذا الصعيد؟**

في رأيي؛ في كلّ دولة من دول المجتمعات المسلمة تجارب مميزة، فمثلاً روسيا استطاعت أن تقدم نموذجاً يحتذى به في مجال إدارة التعددية الدينية والثقافية، وهو ما تحثّ عليه «وثيقة الإخوة الإنسانية»؛ التي وقّع عليها قداسة البابا فرانسوا، والإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب، في أبوظبي، وهي التي بعثت أمل التعايش لأتباع الأديان والثقافات، خاصة أنّ دعوة الإسلام هي السلم بين الدول والتعايش بين الشعوب، وبرّ بالوالدين، وحسن الجوار، والمجادلة بالتي هي أحسن، ودعوة عفو وصفح ومحبة، وتعاون على الخير.

الإسلام يحض على احترام التعددية والاعتراف بالمخالفة الدينية

*** برأيكم، ما الذي يعيد العمل بالتعددية الدينية والثقافية؟**

يمكن أن يتم هذا عبر التفكير والرجوع للخزانة الإسلامية المليئة بالمؤلفات، لكن لا بدّ من أن يلاحظ أنّ المدارس الفقهية، مثل المالكية، اعتنت بفقه النوازل، والنازلة هي المصيبة، نظراً إلى قرب مشايخها من الأندلس، وأما المذهب الحنفي؛ فتميز بفقه الرأي، وأما المالكية فتعاملت مع الوجود كأقلية دينية، وجاءت قضية الهجرة بعد غرناطة، فدعت بعض المدارس الفقهية المجتمعات بعدم العيش في بلاد الكفار، وهناك من أصّل فيما بعد للفقه القتالي، وهنا يأتي علينا الدور في تناول المسألة من حيث الفقه المقاصدي، وتظهر هنا مدرسة عبد الله بين بيه، التي تناولت

دور الدولة الإسلامية وجيرانها، والأمن الفقهي الفكري السياسي، الأمر الذي كرّسه إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي.

والذي أعطى للمجتمعات المسلمة نفساً كبيراً مع محاوريها؛ أنّ ديننا الإسلامي يحض على احترام التعددية والاعتراف بالمخالفة الدينية؛ لذا نجد أنّ العلّامة الشيخ عبد الله بن بيه، رئيس منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، يهتم أكثر بإعادة النظر في تراثنا الفقهي، مستنبطاً منه ما يصلح لنا في عالمنا المعاصر لتحقيق العيش السعيد والسليم، مع كلّ المكونات المجتمعية والدينية، من خلال عقده للمؤتمرات والندوات وإطلاقه مبادرة دولية باسم «حلف الفضول»، من أجل ميثاق عالمي للأديان، قادر على أن يمتصّ كلّ الأحقاد والكراهية ليحولها إلى قوة سلم وسلام.

*** ما الذي تقصده بالأمن الفقهي الفكري السياسي؟**

أقصد أنّ المجتمعات تعيش حالة أمن وليس صداماً، من الطرفين على حدّ سواء، فهناك في المجتمعات الأوروبية متطرفون، لكنّها حالات عرضية، وعلينا هنا العناية بالفقه الذي يؤصّل للعدالة الاجتماعية، ومراجعة كل ما يحرض على الصدام مع الآخر، ونقد التراث الفكري القديم الذي يجعل هذه العلاقة علاقة حرب وجزية.

الاجتهاد في قضايا المجتمعات المسلمة في الغرب ضرورة ترتقي إلى مرتبة الواجبات الشرعية

فقه النوازل

*** هـل كان الاسـتعمار الأوروبي للـشرق سـبباً في تلـك الأزمـات ومنهـا ظهـور الجماعـات والتنظيمـات؟**

طـوال التاريـخ؛ هنـاك جماعـات متطرفـة مثـل الخـوارج، ولـم يكـن هنـاك اسـتعمار، لكـن الفقـه الـذي كان يعمـل عـلى مـا يسـمى النـوازل والتمكـين والقتـال تسـبّب في ظهـور الإخـوان والـولي الفقيـه وحـزب التحريـر والقاعـدة، وكان هـذا منسـجماً مـع الأصـول القديمـة.

*** هـل تعتقـد أنّ هنـاك مـن يحـرص عـلى تأصيـل هـذه التناقضـات في المجتمعـات المسـلمة؟**

الغربيون ليس لديهم توجّس من الإسلام والكلام عن العنف تجاه المسلمين مردود

بـكل تأكيـد؛ هنـاك مـن يعمـل عـلى هـذا الفقـه، وهنـاك مـن يؤصّـل للتناقـض، ويخلـق حالـة مـن الصدامية، في ظـلّ القوانـين الأوروبيـة الـتي تعـدّ المسـلمين جـزءاً مـن نسـيج المجتمعـات الأوروبيـة، ولاحـظ كيـف أنّ آلاف الشـبان الأوروبيـين والفتيـات التحقـوا بداعـش، وهـذا دفـع بعـض الـدول لعـدم الاعـتراف بالإسـلام حـتى الآن؛ أي أن تمـوّل مـا يسـمى الشـأن الديـني.

عـلى سـبيل المثـال؛ في ألمانيـا سـت عـشرة جهـة تتحـدث باسـم المسـلمين، ورغـم أنّ الإسـلام هـو الديانـة الثالثـة في ألمانيـا، لكنّـه لا يحظى بالاعـتراف الرسـمي حـتى الآن، أمـا السـبب الأسـاسي الـذي يشـار إليـه؛ فهـو تعـدّد الجمعيـات الإسـلامية واسـتحالة إمكانيـة تحدثهـا بصـوت واحـد.

كما أنّ الاختـلاف الـذي قـد يصـل إلى التناحـر داخـل جماعـة المسـلمين، هـو أمـر فعـلي، ولـه أصولـه في التعدديـة الإثنيـة الـتي تكـون الطائفـة الإسـلامية (أتـراك، بوسـنيون، إيرانيـون، مغاربـة)، وهـي اختلافـات جعلـت الحكومـات المتعاقبـة تطالـب المسـلمين بتوحيـد الصفـوف، والتكلـم بلسـان واحـد حـتى يمكـن الاعـتراف بهـم، وفي فرنسـا، المـادة الثانيـة، أنّهـا جمهوريـة علمانيـة لا تعـترف بالديـن لكنهـا تعـترف بالأديـان؛ أي إنّهـا ليسـت دولـة ملحـدة، ورغـم

ثمة جماعات تؤصّل لفكرة القتال وعدم التواصل مع الغربيين وإعطاء نظرة سلبية عن المجتمعات المسلمة

ذلك هناك جماعات تؤصّل لفكرة القتال وعدم التواصل مع الغربيين أو تحيّتهم، وإعطاء نظرة سلبية عن المجتمعات المسلمة.

أسطورة المؤامرة

*** ما أهم الأطروحات التي تشتغل عليها جماعات الصِدام الآن؟**

أهم شيء هو ما يسمى الأسلمة، وهي المفهوم الذي يعطي ولاءات خارج الأوطان، ومالك بن نبي المفكر الجزائري، انتقد ما يسمى «أسلمة

تعدّد الجمعيات الإسلامية في أوروبا واستحالة تحدثها بصوت واحد يعيق الاعتراف بالإسلام

العلـوم والمعرفـة»؛ بـل وكان يقـول بعـدم وجـود حضـارة إسـلامية خاصـة، بـل حضـارة إنسـانية، مـن هنـا كان لازمـاً لتأسـيس الفقـه الشـهود الحضـاري الإنسـاني ليقـود هـذه المجتمعـات نحـو الوئـام والتعايـش السـلمي، عِوَضـاً عـن فقـه الـضرورة، أو فقـه التمكـين لهـذه الجماعـات.

*** هــل تعتقــد أنّ ثمــة مؤامــرة لتضخيــم حجــم هــذه المشــكلات، كحــوادث العنــف ضــدّ المســلمين في أوروبــا؟**

لا أؤمـن بنظريـة المؤامـرة؛ فحالنـا أحسـن مـن حـال آخريـن، والغربيـون ليـس لديهـم توجّـس مـن الإسـلام، والـكلام عـن العنـف تجـاه المسـلمين مـردود؛ فهـو يحـدث لكنّـه حـالات نـادرة فرديـة، وبـرأيي؛ الحـلّ هـو في ضرورة

تشكيل جبهة الأديان والفلسفات الإنسانية لمواجهة تيارات الإلحاد والإباحية التي تذهب بالبشرية إلى العدمية، التي تؤدي مع تيارات العنف إلى تفريغ الأرض والعباد من البعد الروحي والإنساني، وإلى تحرير الدين من جماعات العنف والاستخدام السياسي، وإعطائه دوره الطبيعي في التربية لتحقيق الأمن المجتمعي، وتأصيل قيم الحبّ والسلم شرعياً في زمن الاضطرابات المفاهيمية.

توسع دائرة الاجتهاد

*** طالبت بتوسع دائرة الاجتهاد فيما يخصّ الأقليات، ما الذي قصدته تحديداً؟**

أقصد أنّ للاجتهاد مكانة وأهمية في إطار النظر إلى مجموع الأمة، التي تعيش في ظل المجتمعات الإسلامية، التي تزخر بالعلماء والمفتين والباحثين، والحديث عن الاجتهاد في المجتمعات المسلمة التي تعيش في دول غير إسلامية، كما هو الحال بالنسبة إلى مسلمي أوروبا في فرنسا وإنجلترا والسويد وألمانيا وغيرها.

ثمة وقائع تستحق أن نذكرها بوصف «النوازل، ومن ثم فإنّ الاجتهاد في قضايا المجتمعات المسلمة ضرورة ترتقي إلى مرتبة الواجبات الشرعية، وهو في حقيقته «فرض كفائي»، أو «فرض تكافلي»، كما يعبر عنه بعض علماء الأصول.

لـذا فالمطلـوب اليـوم، تجديـد واجتهـاد؛ تجديـد ينطلـق لا مـن مجـرد الاجتهـاد في الفـروع؛ بـل مـن إعـادة «تأصيـل الأصـول»؛ لأنّ القواعـد الأصوليـة الـتي ينبـني عليهـا الفقـه الإسـلامي ترجـع إلى عـصر التدويـن، العـصر العبـاسي الأول، وكثـير منهـا يرجـع إلى مـا بعـده، والقواعـد الأصوليـة التي وضعهـا الفقهاء القدامى، ومـن جملتهـا القواعـد الخاصـة بالتعليـل والقيـاس والـدوران، ومـا إلى ذلـك، ليسـت ممـا نـصّ عليـه الـشرع، في الكتـاب أو السـنّة؛ بـل هـي مـن وضـع الأصوليـين، إنّهـا قواعـد للتفكـير، قواعـد منهجيـة، ولا شيء يمنـع مـن اعتمـاد قواعـد منهجيـة أخـرى إذا كان مـن شـأنها أن تحقـق الحكمـة مـن التشريـع في زمـن معـين بطريقـة أفضـل.

*** كلمة أخيرة توجهها حول المجتمعات المسلمة؟**

لا بـدّ مـن ترجيـح كفّـة الخـير، والبـدء بالاشـتغال الحقيقـي بالصحيـح مـن الديـن، والالـتزام بخطـاب وسـطي معتـدل يحـترم سـيادة الـدول، ويعـزز قيـم المواطنـة والمشـاركة والتـواد والتعـاون والتراحـم، واجتنـاب مـا يثـير نـوازع الفتنـة والفرقـة بـين المسـلمين أنفسـهم وبـين غيرهـم، والتحذيـر مـن آفـتي الغلـو في الديـن والتطـرف العنيـف، وتفعيـل مراكـز الطفولـة والشـباب لتحصينهـم، وتعريفهـم بمبـادئ الإسـلام، وزرع أخـلاق الرسـول صـلى الله عليـه وسـلم في نفوسـهم، ترسـيخاً للسـلوك والفكـر الإسـلامي القويـم.

كريم الصياد:
انغلاق جماعات الإسلام السياسي يمنع دمجها في الحياة السياسية

حاوره: محمد جبريل
صحفي مصري

قال الدكتور كريم الصياد، أستاذ الفلسفة الإسلامية بجامعة القاهرة إنّه من غير الممكن حالياً إدماج الإسلام السياسي في تنظيم المجتمع سياسياً؛ بسبب طبيعته الديماغوجية، معيداً ذلك أيضاً إلى أنّ التشريع الإسلامي الذي يعد بمثابة حجر الأساس في برنامج الإسلام السياسي يخلو بدوره من مبدأ الحق الطبيعي ويتجاهل الحقوق المكتسبة.

ورأى الباحث في التراث الإسلامي، في حواره مع «حفريات»، أنّه لا يمكن تصور الدين مجرد أيديولوجيا إصلاحية، أو التعامل معه براغماتياً؛ «إذ يلغي هذا التصور التجربة الإيمانية كتجربة وجودية أصيلة».

وأضاف أنّ ظاهرة الصحوة الإسلامية نتجت عن عوامل متنوعة بعضها شعورية، مثل؛ حاجة العرب إلى نوع من استمرار الإلهام، وبعضها سياسية كإلغاء الخلافة الإسلامية التي كانت تتمتع بسلطة روحية بحتة وكانت مركزاً يحفظ وحدة العقيدة.

وأوضح الصياد أنّ المشاريع العربية كلها يمكن الاستفادة من أخطائها وأوجه العجز فيها، لتجاوزها والتعلم النقدي منها، لافتاً إلى أنّ

التعامل البراغماتي مع الدين يلغي الإيمان كتجربة وجودية أصيلة ومأسسة الدين تفرِّغ الإيمان من مضمونه

هـذه المشـاريع تأثـرت بحقبـة الاسـتقطاب الأيديولوجـي الحـاد إبـان الحـرب البـاردة، وهـذا مـا أصابهـا بالأدلجـة، منوهـاً إلى أنّ هـذه المشـاريع «أنجـزت خطـوات مهمـة، لكـن علينـا أن نتخطاهـا جميعـاً».

وهنا نصّ الحوار:

إشكالية العلمانية والدين

*** منـذ ثـورة ٢٥ ينايـر لـم تُحسـم العديـد مـن القضايـا المؤجلـة، كالعلاقـات الإشـكالية بـين الديـن وكل مـن السياسـة، والحيـاة الاجتماعيـة، والحريـات الفرديـة، كيـف تـرى هـذه القضايـا؟**

لقـد فتحـت ثـورة ينايـر المجـال بالتأكيـد لطـرح التسـاؤلات الخاصـة بـكل تلـك القضايـا وغيرهـا، وربمـا هـو المكسـب الوحيـد المتبقي منهـا، وهـو مكسـب مهـم، دون شـكّ، لكـن التغيـير الفعـلي لـن يـأتي إلا بعـد نضـج أجيـال الثـورة واحتلالهـا مواقـع قياديـة تبـدأ مـن قيـادة الأسرة إلى قيـادة الدولـة مـروراً بوظائـف المعلِّـم وأسـتاذ الجامعـة؛ أي إنّـه تغيـير يحتـاج إلى عمـل جيـل أو اثنـين، ومـع ذلـك علينـا ألا نتفـاءل أكـثر مـن الحـد بهـذا الصـدد؛ إذ إنّ تلـك التسـاؤلات لـم تكـن جذريـة عـادةً إلا عـلى مسـتوى شريحـة رقيقـة مـن الشـباب المتعلّـم.

العلمانية قضية تشريعية بحتة لا يجوز تحويلها إلى نظرية في المعرفة كما حاول مراد وهبة

*** كيف تنظر إذاً إلى قضية العلمانية؟ وهل يمكن إقحام المرجعية الدينية على مستوى الاختيارات الاجتماعية للناس دون أن يؤثر ذلك على هوية الدولة الحديثة، والحريات الفردية والجمعية؟**

العلمانية، في رأيي، قضية تشريعية بحتة، لا يجوز لنا تحويلها إلى نظرية في المعرفة، كما حاول الفيلسوف المصري مراد وهبة، أو اعتبارها رؤية شاملة للعالم تنطوي على نظرية معينة في القيمة، كما اعتقد الدكتور عبد الوهاب المسيري، وهذا يعني أنّ معالجتها يجب أن تتم على مستوى التشريع، وبرؤية تشريعية لا تغفل أياً من حقوق الإنسان أو المصلحة العامة.

مشكلة التصوف أنّه يؤسس لسلطة نظرية تعتمد على مصادر معرفية غير قابلة للتداول أو النقد

وعلى كل حال؛ من غير الممكن حالياً إدماج الإسلام السياسي بشكل عام في تنظيم المجتمع سياسياً؛ لسببين: أولاً لأنه اتجاه ديماغوجي لا يختلف في عمله عن حملة شعارات القومية والوطنية، ولا يختلف جذرياً عن الخطاب الناصري القومي-الوسطي الديني، الذي حاربه في الماضي. وثانياً: لأنّ قلب نظرية التشريع الإسلامي يخلو من مبدأ الحق الطبيعي، وهذا تقصير من علماء أصول الفقه، الذين لم يتصوروا الحقوق إلا مكتسبة في الغالب، فضاعت عليهم فرصة تأصيل حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي، وما لم يتجاوز الإسلام السياسي هذين المأزقين فقد حكم على نفسه بالخروج من العملية السياسية.

الأهم من كلّ ذلك؛ لا يمكن تصور الدين كمجرد أيديولوجيا إصلاحية، ولا يمكن التعامل معه براغماتياً؛ فهذا التصور يلغي التجربة الإيمانية كتجربة وجودية أصيلة، وبشكل عام؛ أيّة محاولة لمأسسة الدين تفرِّغ الإيمان من مضمونه.

*** تتعدد زوايا النظر إلى «الصحوة الإسلامية» من اعتبارها رد فعل على فشل مشاريع الدولة الوطنية مع هزيمة ١٩٦٧، أو على الحداثة القمعية أو نتيجة طبيعية للفقر والجهل والانفجار السكاني، كيف تنظر إلى هذه الظاهرة، وإلى ذلك النوع من المعالجات؟**

ظاهرة الصحوة الإسلامية أقدم بكثير من هزيمة ٦٧؛ فمشروع ابن تيمية لإحياء السلفية في مواجهة الباطنية، والاعتزال، والفلسفة، ...إلخ؛ هو في جوهره مشروع إحياء إسلامي، صِيغَ أيضاً في وقت أزمة (الحروب الصليبية والمغولية)، كما أنّ مشروع محمد عبده في مصر هو كذلك مشروع إحياء آخَر، لكنني لا أنظر للتاريخ كردود أفعال ميكانيكية نيوتونيّة (فعل=رد فعل)، فأنا أؤمن بالحرية الإنسانية أولاً، وبأنّ التاريخ يتحرك نتيجة قرار واعٍ أكثر منه ردّ فعل طبيعياً، وثانياً: التاريخ، في رأيي، يتحرك بشكل جدلي، ومع ذلك فله أحياناً ردود فعل غير متوقعة، نظراً إلى تعقيد الظاهرة الإنسانية وتشعبها وعشوائيتها مقارنة بظواهر الطبيعة.

وبالتالي؛ أؤمن بتنوع في العوامل المنتجة لظاهرة الصحوة، فبعضها عوامل شعورية، مثل حاجة العرب إلى نوع من استمرار الإلهام؛ فالإلهام مادة إدمانية خطيرة، وكذلك عقدة الفردوس الإسلامي المفقود (الخلافة أو الأندلس إلخ)، ومن العوامل الاجتماعية كذلك، إلغاء الخلافة نفسها؛ فبعد أن كانت سلطتها روحية بحتة، وكانت مركزاً يحفظ وحدة العقيدة، تولدت بعد إلغائها عشرات المراكز التي يدعي كل منها خلافة جديدة.

تولدت بعد سقوط الخلافة الإسلامية عشرات المراكز التي يدعي كل منها خلافة جديدة

*** الآن، وبعد كلّ ما حدث؛ هل ترى التدين المسيس في تراجع؟ وهل يصلح التصوف لسدّ الفراغ الذي تركته حركات الإسلام السياسي؟**

الإسلام السياسي، كمأسسة الدين، جزء أساسي من السلطة السياسية في العالم العربي بمعناها الواسع، لذلك لا أستطيع وصفه بالتراجع الحقيقي، فهذا هو الظاهر فقط، وقد يعود وقت الحاجة إلى الساحة إذا دعمه إعلام مناسب.

أما عن التصوّف؛ فأنا أراه حلاً ممكناً لإنجاز إصلاح إسلامي جزئي؛ فهو بخلاف الاعتزال المعاصر، غير نخبوي، ويمكنه الانتشار على المستوى الشعبي متنوع التخصصات ومنخفض التعليم، وهو أقل تسيّساً وتكفيراً للخصوم، لكنّ مشكلة التصوف أنّه يؤسس لسلطة نظرية تعتمد على مصادر معرفية غير قابلة للتداول أو النقد، هي سلطة الشيخ، وكبار الصوفية، إذاً؛ التصوف لا يقل ديماغوجية عن الإسلام السياسي، لكنّه أقل خطراً، وأوسع انتشاراً، لكن إذا خُيرتُ بين الإسلام السياسي وبين التصوف، ولا ثالث لهما، سأختار التصوف.

الإصلاح الديني يبدأ من تأصيل حقوق الإنسان في الشريعة والتجربة الإيمانية في العقيدة

تجديد الفكر الديني

*** لكن هل يمكن التعويل على الأزهر في قضية تجديد الفكر الديني في ظل رؤيته التقليدية للتراث الديني؟**

بالتأكيد في الوضع الحالي هذا غير ممكن، نظراً لاحتفاظه بمنظومته الفقهية دون تغيير، والأمل في جيل جديد من الأزهريين المتنورين الذين يقبلون بالحوار والنقد.

الأزهر منغلق على مستوى الرؤية الكلية لكلّ من الدين والشريعة، إذا كنتَ تعني بالدين العقيدة، وفي رأيي؛ إنّ قضية الإصلاح الديني الأساسية تبدأ من نقطتين: حقوق الإنسان، والتجربة الإيمانية الأصيلة، أولاهما تخصّ الشريعة، والثانية العقيدة، وتحتاج كل منهما ليس فقط إلى رؤية

كليـة بـل جذريـة، وهـذا لا أعتقـد أنـه قريـب المنـال حاليـاً.

***لكنـك منفتـح عـلى الحـوار مـع الأزهـر؛ هـل ترمـي الوصـول إلى صيغـة تجديديـة مـا؟ وهـل حـوار مـن هـذا النـوع ممكـن مـن الأسـاس؟**

نعـم، أقـترح مثـل هـذا النـوع مـن الحـوارات، عـلى أن يتـمّ في إطـار أخلاقيـات الحـوار وقواعـده، لكـن مـدى إمكانيـة ذلـك يتوقـف عـلى توافـر عنـاصر مسـتعدة للحـوار مـن الجانبـين، وهنـاك -فيمـا أعلـم- عنـاصر لديهـا هـذا الاسـتعداد، لكـن حواراتهـا لا تزيـد حاليـاً عـن مجـرد جلسـات فرديـة.

*** لطالمـا شـدّدت عـلى أنّ الشريعـة قامـت عـلى الحـق المكتسـب لا الطبيعـي، هـل ثمـة مخـرج محتمـل لهـذه المعضلـة؟**

ذكـرت في رسـالتي للماجسـتير أنّ «الـتراث الإسـلامي لـم يعـرف مفهـوم الحـقّ الطبيعـي قـط، ومـن ثـمَّ يتعـذر عـلى الثقافـة العربيـة اسـتيعاب منظومة حقـوق الإنسـان كمـا نشـأت في الغـرب».

وصلـت إلى هـذه النتيجـة بالاسـتقراء؛ أي اسـتقراء مصـادر أصـول الفقـه تاريخيـاً، مـن الشـافعي إلى اليـوم؛ كلّ هـذه المصـادر، بـلا اسـتثناء، أقامـت الشريعـة عـلى الحـق المكتسـب لا الطبيعـي، أي عـلى الأمـر الإلهـي لا الحـقّ الإنسـاني، رغـم أن نـص القـرآن الكريـم يخالـف ذلـك التصـور، ومـع إغفـال الحـق

الطبيعي لا يمكن أن نؤسس حقوق الإنسان الطبيعية، سواء الغربية أو غير الغربية، ليست القضية مساوقة مدى التقدم الذي أحرزته الحضارة الغربية بهذا الشأن؛ ففكرة حقوق الإنسان عالمية وقديمة جداً، تعود إلى الفكر الشرقي القديم، ثم الفلسفة الإغريقية، ثم الفلسفة الهللينستية التي اختلط فيها الشرق بالغرب، ومن الخطأ أن ننسبها إلى الغرب الحديث وحده.

والمخرج الممكن، في رأيي؛ هو إعادة دراسة أصول الفقه في الإسلام بشكل لا يقلد القدماء، ويؤسس مبحث (نظرية الحق)؛ حيث تكون حقوق الإنسان الطبيعية أصلاً لنظريات المقاصد والأهلية والاستخلاف.

*** لم تترجَم رسالتك للدكتوراه التي أعددتها في ألمانيا، ما هو موضوعها؟ وهل نحن بصدد مشروع فكري جديد؟**

رسالتي في الدكتوراه عنوانها الرئيس: «علم وجود تفسير القرآن»، وهي محاولة في استخلاص مناهج التفسير الإسلامية بشكل منهجي أكثر دقة مقارنة بما سبقها، وإعادة فهم هذه المناهج فهماً وجودياً؛ أي في دلالتها على أنماط الوجود الإسلامي؛ فالذات المسلمة، في رأيي، ليست واحدة، وهي تتنوع بقدر تنوع استراتيجيات الفهم ومناهجه، وقد سادت الذات التاريخية في أغلب مراحل التاريخ الإسلامي، وهي ذات تكرارية، تؤسس الحاضر في الماضي، وجودياً، قبل أن يكون ذلك معرفياً، والمعرفة ذاتها، في رأيي، قرار وجودي، وذات أصل وجودي.

لكـن، مـن السـابق لأوانـه أن نقـول إنّنـا عـلى أعتـاب مـشروع جديـد، إذا كان المـشروع في فهمنـا هـو مجموعـة مصنفـات ذات إسـتراتيجية واحـدة، وهـدف واحـد، فهـذا يحتـاج إنجـازه، قبـل ادعائـه، إلى أعـوام طويلـة، لكـن يمكـن القـول إنّـني أنجـزت عـدة خطـوات في مـشروع نقـد الـتراث الإسـلامي، خاصـة في رسـالتي للماجسـتير والدكتـوراه، وعـدة أبحـاث أخـرى، كمـا أنّـني بصـدد محاولـة في الفلسـفة الوجوديـة، ومحاولـة أخـرى في فلسـفة الموسـيقى.

بين حسن حنفي ونصر أبو زيد

*** حـين عـلا الصخـب حـول مذكـرات حسـن حنفـي سـارعت لتقديـم شـهادتك عـن علاقتـه بتلاميـذه، ووصفتـه بأنّـه هـو المسـؤول عـن تدهورها، هـل كنـت ترمـي بهـذه الخطـوة إلى التخلـص مـن «أبـوة» حنفـي؟**

أولاً: أنـا لـم أسـارع، فقـد أوضحـت في المقـال المقصـود أنـني اسـتجبت بعـد ضغـط، ولسـبب وجيـه؛ هـو أنّ أكـثر مـن قدمـوا شـهاداتهم لـم يعرفـوا الدكتـور عـلي مـبروك كزميـل قسـم، ولـم يعرفـوا حنفـي أسـتاذاً بشـكل مبـاشر، حسـن حنفـي، في رأيي، أسـاء إلى كثـير مـن تلاميـذه بتقديـم نقـد أخـلاقي لهـم، دون الاكتفـاء بالأحـكام العلميـة، ونحـن نكـبر ونتجـاوز الآبـاء الحقيقيـين، فمـا بالـك بالروحيـين! لكنّـني أكـدت، في المقـال نفسـه، أنّ حنفـي أسـتاذ عـن جـدارة.

*** قلت في بحثك «منهج الحفر عند نصر أبو زيد» إنّه «لم يلتزم بما توصل إليه من ضرورة التعامل العلمي للتراث..»، هل يمكن القول إنك تمضي الآن في الطريق الذي عبّده أبو زيد ولم يسر فيه؟**

أنا تلميذ لكلّ من استفدت منهم، في مصر وألمانيا، لكنّ أستاذي المباشر والأساسي في مصر هو حسن حنفي، وفي ألمانيا، كلاوديا بيكمان، في مرحلة الدكتوراه، وكما كانت لي ملاحظات نقدية على منهجية نصر كانت لي ملاحظات أخرى على حنفي.

أما محاولة المعالجة العلمية للتراث؛ فنحن نجدها لدى الجابري مثلاً أضعاف ما نجدها عند نصر أبو زيد، ومع ذلك؛ فضرورة تقديم معالجة (علمية) بداهة لا تحتاج إلى أستاذ، فهي مطلوبة مثلاً في الرسائل والأبحاث.

*** هل مقبول من المفكر أن يتخلى عن انحيازاته الاجتماعية من أجل العلمية؟**

في رأيي؛ تغيير الواقع لن يأتي إلا عن طريق العلم والدرس العلمي لكلّ مناحي الحياة، بقطع النظر عن أهدافنا القريبة، وليس ثمة مقدس في هذا الصدد؛ فالمقدس هو الذي لا يمكن التعرض له بالنقد، أما العلم فهو الحقيقة الوحيدة التي تنبني أصلاً على النقد لا التسليم.

*** اتجـه أبوزيـد إلى آليـة التأويـل عـلى أمـل إعـادة تشـكيل الـتراث، كيـف تنظـر إلى هـذه المحاولـة؟**

هـذه المحاولـة قديمـة جـداً بـدأت مـع التأويـل المجـازي الاعـتزالي للقرآن الكريـم، ونـصر أبـو زيـد يعلـن محاولـة اسـتئنافها لا اختراعهـا، ومـن الممكـن أن يقـوم التأويـل المجـازي بنفـي التصـور الأسـطوري عـن الديـن، لكـن لمـاذا يعـدّ هـذا شرطـاً للتقـدم؟ الكثـير مـن أكـبر أسـاتذة الغـرب في كلّ التخصصـات متدينـون بأديـان مفعمـة بالخرافـات، لكنهـم يفرقـون بـين البحـث العلمـي وبين الإيمـان الديـني، والقانـون يمنـح الباحـث هنـاك حـقّ عـدم تكفـيره أو اسـتبعاده عـلى أسـاس ديـني (في الغالـب ليـس دائمـاً).

والديـن الإسـلامي يقـوم عـلى عـدد مـن الغيبيـات الـتي تدخـل في إطـار الميتافيزيقـا، وبالتـالي لا يمكـن اسـتبعاد الميتافيزيقـا مـن دائرتـه اسـتبعاداً كليـاً، كمـا أنّ النفـي الوضعـي للميتافيزيقـا هـو، في رأيي، كذلـك خرافـة لا تقـل عـن الخرافـة الـتي يحـاول مجابهتهـا، فـلا يمكننـا أن نبرهـن عـلى الغيبيـات أو ننكرهـا موضوعيـاً.

لكـنّ الـدرس العلمـي للـتراث موضـوع مختلـف؛ إذ يحـاول وصـف الـتراث موضوعيـاً، في حـدود الموضوعيـة الممكنـة في العلـوم الاجتماعيـة، ونقـده بنـاء عـلى ذلـك، ومـن الممكـن أن يتـم كلّ ذلـك مـع احتفـاظ الباحـث بإيمانـه الخـاص، وليـس مـن العلميـة في شيء أن نقـوم بتأويـل متعسـف غـير

مبرهَـن نظريـاً لإحـدى مواضـع الغيبيـات في القـرآن الكريـم، بدعـوى أنّ ذلـك التأويـل أكـثر تقدميـة؛ فقـد يكـون القـرآن الكريـم قـد قصـد بالفعـل معـاني تلـك الغيبيـات كغيبيـات، هـذا تنـاول نفعـي نقـده أبـو زيـد كثـيراً في الوقـت الـذي قـام فيـه هـو نفسـه بـه، وإذا أردت رأيي؛ فـأن ننقـد تأويـلاً معينـاً للقـرآن الكريـم بدعـوى أنّـه غـير مبرهـن نظريـاً أكـثر جـدوى مـن أن ننقـده بدعـوى أنّـه لا يتمـاشى مـع روح العـصر العلميـة، لأنّ النقـد العلمـي الموضوعـي المنطلـق مـن أرضيـة محايـدة أقـدر عـلى إقنـاع الخصـوم النظريـين أنفسـهم لا الجمهـور فحسـب.

التعاطي مع التراث

*** كأنـك تقـول إنّ اللجـوء إلى منهـج «الحفـر الإيديولوجـي» دليـل عـلى ضعـف التكويـن العلمـي، مـا هـي المتطلبـات العلميـة الضروريـة للباحـث في الـتراث الإسـلامي إذاً؟**

اللجـوء إلى هـذا المنهـج ثمـرة مبـاشرة لأدلجـة البحـث العلمـي، وعـدم الإيمـان بحقيقـة موضوعيـة مـن الأصـل، وهـو متوقـف عـلى إرادة الباحـث قبـل أن يكـون نتيجـة للضعـف العلمـي، وهـو أكـثر سـهولة مـن الـدرس العلمـي الممنهـج؛ فمـن المقبـول في كثـير مـن الأحيـان دون سـؤال في الأوسـاط العلمانيـة غـير المتخصصـة أن تتهـم الشـافعي بالعنصريـة أو الأشـعري بعقـدة قتـل الأب، ولكنـه محـال تقريبـاً عـلى التحقيـق العلمـي.

أما المطلوب للباحث في التراث الإسلامي؛ فهو أن يطلع على وفرة متنوعة من المصادر قبل المراجع، ثم المراجع؛ حيث لا يبني وجهات نظر مسبقة، وأن يدرس المناهج المختلفة لتكوين موقفه المنهجي، وألا يتسرع في الاشتباهات الأيديولوجية كالمذكورة أعلاه، وأن يبدأ البحث من نقطة صِفرية في المعرفة، دون انحيازات مع التراث أو ضده.

في هذا السياق خالفت أبو زيد عندما قال إنّ الشافعي نقطة بداية للأيديولوجيا الوسطية؛ فليس للمعرفة لحظة تأسيس، والشافعي تجلٍّ من تجليات البنية المعرفية التي أنتجته.

ويمكن أن نخرج بنتيجة عدم جدوى حفر أبو زيد الأيديولوجي ببنيوية لاتاريخية، لكن الفارق بين هذا وبين الواقع؛ أنني لا أجعل البنية المعرفية نقطة القاع المبدئية؛ بل أؤمن بتأسيسها الأنطولوجي، وهو ما يساهم في تجاوز المنهج التاريخي، وإلا ظلت هذه البنية المعرفية معلقة في الهواء بلا أصل.

*** هل تلغي إذاً إمكانية التاريخانية في فهم ونقد العلوم؟ وهل غضّ النظر عن السياق التاريخي والاجتماعي للأنساق الفكرية والذهاب إلى النصوص مباشرة هو الأكثر إنتاجاً وفاعلية؟**

لا ألغيها، لكنها غالباً ما تستعمَل لدى الباحثين العرب اليوم بمنطق

التقليد، فهي (موضة) منذ أدونيس وحتى علي مبروك، وكان هذا بالمناسبة آخر حوار بيني وبين نصر أبو زيد، ولم يعلق على كلامي.

وإضافة إلى كونها موضة؛ فهي كذلك لا تتم غالباً بإحكام علمي منهجي، والكتابات التي نقدتها في هذا الصدد لا تكاد تستعمل فعلاً أيّ مصدر أو مرجع تاريخي واحد! وحتى بالاعتماد على هذه المصادر سيظل الشكّ في المعرفة التاريخية حاضراً وهاجساً، كما أن العوامل التاريخية متداخلة ومتبادلة التأثير مع العوامل النظرية، مما يجعل الاعتقاد في الأصل المادي وحده للمفاهيم والنظريات متهافتاً. فصحيح أنّ للعوامل التاريخية دوراً جوهرياً، لكن دور العوامل العرفية لا يقل أهمية، وهذه العوامل الأخيرة يمكن الوقوف عليها بقدر أكبر من الدقة بكثير من العوامل الأولى.

*** أدنْتَ المشاريع العربية بسبب انطلاقها من مهمات سياسية حاضرة ولم تلتزم بالمعايير العلمية في تعاطيها مع التراث، كيف يمكن تقديم أبحاث منزهة عن السياسة؟**

لا يوجد بحث نستطيع أن نقول بموضوعية أنه منزّه تماماً عن السياسة، حتى أبحاث الرياضيات والفيزياء؛ لأنّ للعلم تأثيره في المجتمع في النهاية، لكنّ الفكرة يمكن تلخيصها في: أولاً: هل نتخذ العلم طريقاً للتغيير أم اللاعلم؟ ثانياً: هل قدمت تلك المشاريع العربية المعاصرة

جورج طرابيشي لم يفهم أساس مشروع حسن حنفي لكنه أجاد في نقد الجابري

نفسها كأيديولوجيا أم كأبحاث علمية؟ لقد قدم حنفي نفسه كمؤدِلِج (بكسر اللام) للتراث؛ لذلك فإنّ نقده على أساس اللاعلمية غير ممكن، أما من يقدم ما يطلق هو عليه اسم البحث العلمي، دون أن يتسلح بمنهجية علمية، فهذا أرفض تسميته ببحث علمي بطبيعة الحال.

*** لكن أليس اتخاذك من مدرسة القاهرة (حسن حنفي، نصر أبو زيد، علي مبروك، على الترتيب) نقطة انطلاق لتعميم أحكامك النقدية على كلّ المفكرين العرب مجرد افتراض؟**

بالتأكيد، لهذا لم أعمّم الكلام على (كلّ المفكرين العرب)، وإلا فأين؟ لقد نقدت المشروعات العربية المعاصرة تحديداً في بحث «منهج الحفر

الإيديولوجي»، وهي التي بدأت بأدونيس، من السبعينيات إلى اليوم، وإشكالية البحث الأساسية على أية حال كانت (نصر أبو زيد) حتى في عنوانه، كما تعرضت في البحث لحنفي ومبروك وأدونيس والجابري، أما تعميم الحكم بهذا النطاق على كلّ الفكر العربي المعاصر، أو كلّ أصحاب المشروعات العربية المعاصرة فخطوة تالية يلزمها الكثير من الإعداد (وقد كتبت هامشاً يوضح ذلك كلّه في البحث).

نقد العقل العربي

*** انطلقت مشروعات تفكيك بنية العقل العربي من مبدأ أنّه مايزال يعاني من استشراء اللاعقل والأيديولوجيا على المعرفة العلمية.. هل يصلح هذا المنطلق أساساً للتفكر في الراهن العربي؟**

أعتقد أنّ هناك كذلك أسباباً اجتماعية للتخلف لا يمكن إغفالها، حتى لا ندور في دائرة مغلقة، وإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والنظرية هناك كذلك نوع ثالث هو الأسباب الوجودية؛ ما يعني أن معتقداتنا وأهدافنا ورؤيتنا للحياة غير مؤسسة على تجربة فردية أصيلة بما يكفي.

*** وما الذي يجمع بين المشاريع العربية هذه؟ وما المشروع الذي يمكن البناء عليه فيها؟**

كل المشاريع العربية يمكن الاستفادة من أخطائها وأوجه العجز فيها لتجاوزها والتعلم النقدي منها، لا أعتقد في مشروع معين ينبغي استكماله،

الإصلاح الديني يبدأ من تأصيل حقوق الإنسان في الشريعة والتجربة الإيمانية في العقيدة

أعتقد أنّ المشاريع العربية المعاصرة تأثرت بحقبة الاستقطاب الأيديولوجي الحاد إبان الحرب الباردة، وهذا ما أصابها بالأدلجة، لقد أنجزتْ خطوات مهمة، ولكن علينا أن نتخطاها جميعاً.

المشروع الذي أعتقد ضرورة استكماله بالنسبة إليّ؛ هو مشروع عبد الرحمن بدوي، إذا كنتَ تسأل عن المشروعات الفلسفية العربية بنطاقها الواسع، وليس فقط في النصف الثاني من القرن العشرين.

*** وما تعليقك على النقد الذي وجهه جورج طرابيشي بخصوص حسن حنفي في «المثقفون العرب والتراث»؟**

أعتقد أنّ نقد لا يفهَم، أو لا يريد أن يفهَم، أساس مشروع حنفي، لكنّه أجاد في نقد الجابري، رغم أنني أرى أن الجابري، حتى الآن، صاحب أشمل دراسة أبستمولوجية في التراث، لكنها مع ذلك لم تنجُ من الأخطاء والتعميمات وعدم كفاية المصادر، وهذا لا يقلل كثيراً من أهميتها.

بين الموسيقى والفكر

*** أنت عازف موسيقي، ولك كتابات في التأليف الموسيقي ونقده، هل تعتقد أنّ انشغالاتك الموسيقية وهمومك الفكرية يتكاملان بصورة ما؟**

هناك كتابات خفيفة كثيرة في الموسيقى والشعر لكتّاب آخرين، ولها جمهورها، ولكتاباتي كذلك جمهورها، لكن لنلاحظ أنني لا أكتب (عن الموسيقى) أو (مع الموسيقى)؛ بل في النقد الموسيقي وفلسفة الموسيقى، والأخيران مجالان يعتمدان على المنهج والمصطلح والنظرية.

مؤخراً توأً من كتابة مقال بعنوان «فلسفة الموسيقى وموسيقى الفلسفة»؛ فللفلسفة كذلك موسيقاها، الفكرة هي في الزاوية التي يتخذها المرء للنظر إلى هذه المجالات التي قد تبدو منفصلة؛ فأنا أنظر إلى الموسيقى كفن التلاعب بالأبنية النظرية الخالصة المجردة، ونقطة التقائها مع الفلسفة هي التجريد، كما أنّ نقطة التقاء الشعر مع الفلسفة هي إعادة بناء اللغة؛ وأنا أنصح طلاب الفلسفة الجدد بضرورة الاستماع إلى الموسيقى الخالصة وقراءة الشعر.

*** فؤاد زكريا وصف الموسيقى العربية بـ«الرتابة» وإدوارد سعيد قال عنها إنّها مبنية على تكرار اللحن، ما رأيك فيما ذهبا إليه؟**

الموسيقى العربية عالَم مختلف، وهي أكثر ثراء من الكلاسيكية في المقامات والإيقاعات، لو أردنا الإنصاف، كما أنّ هناك موسيقى عربية كلاسيكية؛ كأبي بكر خيرت، وكامل الرمالي، وعزيز الشوان، وغيرهم، وهي لا تقوم على تكرار اللحن؛ بل على الاشتقاق اللحني، ولا أرى أنّ علينا بالضرورة تحويل الموسيقى العربية إلى كلاسيكية؛ لأن المستمع إلى الموسيقى الاشتقاقية يمكنه بسهولة الحصول على المؤلفات الكلاسيكية، والعكس صحيح.

ما نحتاجه، في رأيي، ليس نوعاً موسيقياً معيناً؛ بل أن نكوّن فكرة أعمق عن الموسيقى نفسها بما هي وجود متميِّز، وبما هي تأويل للعالَم.

*** كناقد موسيقي أين ترى موقع الموسيقى الكلاسيكية اليوم مع الأشكال الجديدة التي تسيّدت المشهد الفني في العالم كلّه؟**

نعم، لقد قلّت رقعة الموسيقى الكلاسيكية كثيراً، ولكن هذا صاحبه تضخم سكاني كبير، كذلك على مستوى العالم، وتنوع في الفنون، واستثمار للموسيقى في السينما وألعاب الفيديو، رغم ذلك؛ يظلّ هناك جمهور للموسيقى الكلاسيكية في كلّ بلاد العالم، لكنّ من يهتمون بهذا النوع من الموسيقى ويملكون قدرة على التجريد؛ هم شريحة قليلة العدد.

سعيد ناشيد:
الإسلام السياسي دمر مفهوم الوطن بشعارات دينية جياشة

حاوره: كريم شفيق
كاتب مصري

يرى المفكر المغربي سعيد ناشيد أنّ معضلة الإسلام السياسي تكمن في أنّه ساهم في تدمير مفهوم الوطن، بدعاوى تدغدغ العواطف الدينية الجياشة، معتبراً أنّ شعار «القرآن دستورنا»، كان لحظة الخطيئة الكبرى، التي أفضت إلى استكمال دائرة أدلجة الإسلام؛ حيث أصبح الإسلام مجرد أداة للتهييج الانفعالي.

ففي ظلّ تمدّد مساحة الدين، التي أضحت تستولي على مواقع وقطاعات عديدة، في الحياة، وتعالي نبرة خطابها، تلاشت وتقلّصت مساحة المشترك الإنساني والكوني، تحت ألوية الصراعات الهوياتية والتجزئة الدينية.

ولئن عمد ناشيد؛ صاحب «دليل التدين العاقل»، في مؤلفاته، إلى قطع أشواط جريئة ضدّ العقل الأسطوري وإسلام النص، الذي يحول دون مقدرتنا على الوصول لصياغة حقيقية للإصلاح الديني، والانتقال للحداثة العلمية والسياسية، فإنّه لا يكفّ عن التفكير في كلّ المسلمات الموروثة، واقتفاء أثر الدين في حالته الأولى والبدائية، قبل أن يتحول إلى أداة سلطوية تصادر حقّ الإنسان في تعبيره الحرّ عن إيمانه.

ويتصدّى ناشيد إلى محاولات التطبيق القسري للدين واستدعائه، في عالم له شروطه التاريخية المختلفة وقوانينه ومؤسساته، ولم تعد تحكمه قيم الولاء والبراء والطاعة والغلبة، ولا يعترف بالسبايا، وما ملكت أيمانهم والجواري والإماء. فتحوّل «الخطاب القرآني من رسالة تعبدية تنطلق من جوارح المؤمن إلى وصايا أبدية تعطل الإبداع، وتشلّ الإرادة، وحوّلوا القرآن إلى عائق من عوائق التحديث»، كما يؤكد ناشيد في حواره مع «حفريات».

هنا نص الحوار:

*** تتنامى ظاهرة التشدّد الديني، الأصولي والسلفي والجهادي، بصورة تتخطى التصورات النمطية التي كانت تفسر الأمر كرد فعل على الفقر والتهميش، كيف ترى الأمر في صورته الكلية بناء على المعطيات والأمثلة الراهنة؟**

دعنا نعترف، ابتداء، بأننا ننتمي إلى حضارة مهزومة، في كلّ تفاصيلها (من الشارع إلى الإدارة، والمدرسة، والأسرة، ...إلخ)، وبأن شعوبنا تعاني من وطأة الشعور بالهزيمة الحضارية، وهذا الشّعور قد بدأ يتحول، مؤخراً، إلى عصاب وسواسي جماعي، يفرز ردود فعل عبثية، مجانية ولا عقلانية. يتعلّق الأمر بحالة مرضية تجعل المسلمين يتوجّسون من كلّ شيء، يعدّون أيّ شيء مؤامرة على الإسلام، أو كما جاء في الذكر الحكيم: {يَحْسَبُونَ كُلَّ صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ}، وللأسف، لا نستطيع أن ننكر الفرح، الذي يظهره عدد من المسلمين بالهجمات الإرهابية في الغرب، وهو دليل على أنّ الشعور بالهزيمة قد أمسى حالة مرضية مزمنة.

هل يُعقل أن تسمّى صحيفة «المدينة» دستوراً، فيما لو كان الدستور هو القرآن، أم ثمة أكثر من دستور واحد؟!

في واقع الأمر، ليست الهزيمة العسكرية هي المشكلة؛ فلقد انهزمت اليابان وانهزمت ألمانيا أيضاً، في الحرب العالمية الثانية، ولم تمنعهما الهزيمة من معاودة النهوض، دون صراخ أو عويل، ورغم ذلك؛ فقد كان حجم العدوان الذي واجهته اليابان، لا مثيل له، في تاريخ البشرية؛ حيث تعرّضت لإلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناكازاكي، لكنّ المشكلة عندنا نحن بالذات، تكمن في أنّ الشعور بالهزيمة صادف شعوراً ثقافياً بالعجز والشلل والاتكال، سواء في الأبعاد الغيبية، أو في الأبعاد الاجتماعية، وليس يخفى أنّ من طبائع العاجز، أن يحمّل مسؤولية عجزه للآخرين دائماً (السماء، السلطة، الغرب، ...إلخ).

الدّاء فينا، والإنكار داء آخر، وطالما أنّ الخطاب الديني هو الأكثر تأثيراً على شعوبنا، فمن الطبيعي أن يكون الخلل كامناً في طريقة بناء الخطاب الديني، التي تكرّس العجز الإنساني والشلل الحضاري. يكفي أن نتفحّص القيم التي يكرّسها الخطاب الديني لدى أطفالنا (الله سيعذبك إن فعلت كذا، الله من يرزقك إن أطعته، يكفي أن يرضى عنك أبواك، خاصة أمك، أمّا رضاك عن نفسك فلا يهم)، لذلك أقول أيضاً: لا يجب أن يقتصر النقد على الإسلام السياسي حصراً، بل يجب أن يطال البيئة الثقافية والأخلاقية المنتجة لقيم العجز وثقافة التخلف.

جورج بوش استعمل الخطاب الديني، بغية تبرير العديد من قراراته التي يصعب تبريرها بالعقل

الاستخدام النفعي للدين

*** هل الاستخدام النفعي والوظيفي للدين في السياسة، سواء من جانب الأنظمة أو الجماعات الدينية، ساهم في خلق شرعية لتحويل النص الديني إلى أيدولوجيا انبثق عنها العنف والتكفير؟**

أعتقد أنّ سؤالك هذا هو صيغة جيدة لإمكانية الإجابة، لكن علينا أن نميز ابتداءً، وقبل الإجابة، بين الاستغلال السياسي للدين، والاستعمال الأيديولوجي له. الاستغلال السياسي للدين هو ما تقوم به الغالبية العظمى، من الدول والزعامات في العالم الإسلامي؛ بل قد تستعمله حتى بعض الزعامات في الغرب أحياناً. لا ننسى أنّ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج والكر بوش قد استعمل الخطاب الديني، بغية تبرير العديد من

> **لا يجب أن يقتصر النقد على الإسلام السياسي بل يجب أن يطال البيئة الثقافية والأخلاقية**

قراراته التي يصعب تبريرها بالعقل. أمّا الاستعمال الأيديولوجي للدين فهو ينطلق من اعتبار الدين مرجعاً شمولياً لكلّ المشكلات والمسائل، ويجب أن تخضع له كافة مؤسسات الدولة، مثلما هو الحال اليوم في إيران، على سبيل المثال.

تحويل النص إلى أيديولوجيا، بمعنى أدلجة الدين، هو سيرورة تاريخية طويلة الأمد، انطلقت منذ لحظة التحكيم ورفع المصاحف على السيوف، إبّان الصراع بين علي ومعاوية، وقد أكملها الإسلام السياسي، في القرن العشرين، بعبارة «القرآن دستورنا».

المفارقة؛ أنّ الذين يرفعون اليوم شعار «القرآن دستورنا»، هم أنفسهم من يفتخرون جهاراً نهاراً، بأنّ صحيفة «المدينة» هي دستور دولة الرّسول، وهي أول دستور لدولة المسلمين. فهل يُعقل أن تسمّى صحيفة «المدينة» دستوراً، فيما لو كان الدستور هو القرآن، أم ثمة إمكانية لأكثر من دستور واحد؟!

قديماً، عندما أرسل علي بن أبي طالب ابن مسعود لمحاورة الخوارج،

أوصاه بالقول: «لا تجادلهم بالقرآن فإنك تقول فيقولون»، ذلك أنّ من خصائص القرآن أنّه «حمّال أوجه»؛ لذلك فإنّ اعتماد الخطاب القرآني مرجعاً جامعاً، لم يساهم في درء الفتنة بأية حال، وقد نجح عثمان بن عفان في تجميع القرآن ضمن نصّ واحد، جامع وموحَّد، إلّا أنّ وحدة النص، لم تحل دون تفرّق المسلمين واقتتالهم، حول مفاهيم نصّ سيظلّ «حمَّال أوجه» في الأخير.

*** كيف ترى تلك الإشكالية التي رافقت الدولة الحديثة، في المنطقة العربية، وتأسيس أنظمة الحكم في فترة ما بعد الاستقلال، حيث عمدت إلى احتواء وتأميم المجال الديني، عبر مصادرة أدواته وحشد رأسماله الرمزي، بغية شرعنة سياساتها وتبرير إجراءاتها المختلفة وانحيازاتها المتفاوتة؟**

ثمة معطى لا يجب أن ننساه، لقد صادف بناء دولة ما بعد الاستقلال، مناخ الحرب الباردة، وأثناء ذلك لجأ العالم الرأسمالي، بزعامة أمريكا، إلى سلاح الدين، في مواجهة «الإلحاد» الماركسي الستاليني.

لقد بدأ الانتباه إلى سلاح الدين، منذ فترة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، التي صادفت أيضاً، اندلاع الجهاد الأفغاني وقيام الثورة الإيرانية، علماً – للتذكير أيضاً- بأنّ الثورة الإيرانية قد أوحت في بدايتها بأنّها قد تقدّم نموذجاً لدولة دينية وديمقراطية في الآن نفسه، على الطريقة

> **الثورة الإيرانية أوحت، في بدايتها، أنّها قد تقدم نموذجاً لدولة دينية وديمقراطية، في الآن نفسه، على الطريقة «الإسرائيلية»**

«الإسرائيلية» طبعاً، ولا ننسى كذلك أنّ بناء أنظمة دينية وديمقراطية، وفق نموذج إسرائيل، هو مطلب المحافظين الجدد، حلفاء جورج والكر بوش.

والهدف، كما لا يخفى، أن يكون الشرق الأوسط متناغماً مع النموذج الإسرائيلي: دول دينية طائفية مذهبية بالفعل، لكنّها ديمقراطية أيضاً، بمعنى فيها انتخابات غير مطعون في نزاهتها.

لقد شكّلت دول ما بعد الاستقلال نوعاً من التحدي أمام الهيمنة الرأسمالية على العالم. نتذكّر إعلان باندونغ، وتجربة دول عدم الانحياز في عهد عبدالناصر، وسوكارنو، وبنبركة، وغيرهم من رموز حركات التحرر الوطني في العالم. أثناء ذلك انتبه الغرب الرأسمالي إلى إمكانية توظيف مظلومية الإخوان المسلمين، في مواجهة أنظمة كانت تبدو للغرب الرأسمالي أقرب إلى المعسكر الاشتراكي، رغم عدم انحيازها المعلن.

وفي السياق نفسه؛ تم توظيف حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، منذ نشوئها ولغاية سحب البساط من تحت أقدام منظمة التحرير

الفلسطينية، التي كانت تمثل التهديد الأكبر للاحتلال، وفعلاً، ما إن انهارت منظمة التحرير الفلسطينية، حتى انهار مجد القضية الفلسطينية.

والجيل الحالي من شباب المسلمين في العالم -وهذا مؤسف- لا يعرف شيئاً من مآثر وملاحم فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، ذلك أنّ التحالف العالمي بين الغرب الرأسمالي، والإسلام السياسي، والأنظمة الرجعية العربية، قد أفضى إلى مسح ذاكرة الإنسان، وذاكرة الأرض، من الإرث الوطني لحركات التحرّر.

وبوجه عام، الكلام هنا له شجون، لكن كي أضع خلاصة واضحة أقول: تحتاج دولة المؤسسات إلى مواطنين قادرين على التحكم في الانفعالات السلبية والغرائز البدائية، تحتاج مأسسة القضاء إلى تحكّم المواطنين في غرائز الثأر والانتقام، تحتاج المنافسات الانتخابية إلى تحكّم المواطنين في غرائز الغيرة والغضب، ...إلخ. غير أنّ الخطاب الديني الشائع والسائد عندنا، يساهم في تأجيج الانفعالات السلبية والغرائز البدائية؛ بل يعدّها، في الغالب، من أخلاق المؤمن: الغيرة (قد تنطلق من الغيرة على الدين ثم لا تنتهي)، والغضب (قد ينطلق من الغضب للدين ثم لا ينتهي)، والخوف (قد يبدأ بالخوف من عذاب الله ثم لا ينتهي)، الغيظ (قد ينطلق من إغاظة الكافرين ثم لا ينتهي)، ...إلخ. هذا الخلل في بناء الشخصية، يمثّل عائقاً كبيراً أمام بناء دولة المؤسسات الحديثة.

*** ثمة تناقضات شهدتها فترات الحكم في مصر؛ ففي العهد الناصري، عدّ بعض المؤرخين أنّ الدولة استعانت بالدين، لكن بشكل (تثويري وتنويري) في مواجهة خصومها، وإيجاد خطاب سياسي، يستعير عناصره من الدين، حتى تتطابق وانحيازها الاشتراكي والقومي، فكان الخطاب الديني بين طرفي المعارضة والسلطة، ينزاح إلى حالات نزاع، تستخدمه الأخيرة لمواجهة خطاب التكفير، من جانب القوى المحافظة وجماعة الإخوان، فهل ترى بالفعل إمكانية الاستخدام التثويري للدين؟**

لا شكّ في أنّ الفكر الاشتراكي، في العالم الإسلامي، قد حاول أحياناً إعادة تأويل الرؤية الدينية، بما يخدم مطلب العدالة الاجتماعية، مستلهماً نماذج فقراء الصحابة، من قبيل أبي ذر الغفاري، كما لا ننسى أنّ سيد قطب نفسه، وقبل انقلابه الأيديولوجي، لم يتورّع عن الكتابة في قضايا العدالة الاجتماعية في الإسلام، غير أنّ التأويلات «الاشتراكية» للإسلام سرعان ما انمحت أمام التأويل الرأسمالي، الذي عدّه الإسلام السياسي، بكلّ أطيافه، الأقرب إلى الدين والفطرة.

وفي تلك الأثناء، أملت ظروف الحرب الباردة على العالم الرأسمالي، أن ينظر إلى المعسكر الشيوعي، كعدوّ شرس قد تطول المواجهة معه لعدة قرون، كما حسب كثيرون، كما لا ننسى التدخّل السوفياتي في أفغانستان،

> **تم توظيف حركة المقاومة الإسلامية حماس منذ نشوئها لسحب البساط من تحت أقدام منظمة التحرير الفلسطينية**

والجهـاد الأفغـاني، ونجـاح رمـوز الإسـلام السـياسي في شـيطنة ماركـس؛ بـل شـيطنة الفكـر الغـربي برمّتـه، بعـد وصمـه بالماديـة والإلحـاد والانحلال، غـير أنّ الاسـتخدام التثويـري للإسـلام، يبقـى هـو الأطروحـة الـتي بدأهـا عـلي شريعـتي نفسـه، قبيـل الثـورة الإيرانيـة، وقبـل أن ترتـد أطروحتـه إلى نحرهـا.

مـآل الثـورة أن تصـير دولـة في النهايـة؛ لذلـك لـن يكـون تثويـر الديـن سـوى مدخـل إلى دولنتـه أيضـاً؛ بمعـنى أنّنـا أمـام لعبـة خطـيرة، في آخـر التحليـل.

*** كيـف تـرى تـورط الدولـة الناصريـة في تبنيهـا قصّـة تجـلي العـذراء فـوق أحـد الكنائـس بضاحيـة الزيتـون، وتوظيفهـا إعلامياً باعتبارهـا تعزيـة ومسـاندة مـن السـماء عـلى الهزيمـة العربيـة في حزيـران (يونيـو) ١٩٦٧، وهـو مـا وصفـه المفكّـر السـوري، صـادق جـلال العظـم، بحيلـة لتصفيـة آثـار العـدوان؟**

هـذا يؤكّـد لنـا، بالملمـوس، أنّ ردّ فعلنـا إزاء الهزيمـة، جـراء نرجسـيتنا المجروحـة، جـاء عـلى نحـو نكـوصي مـرضي، سرعـان مـا سـيجعل مـن الديـن

لجأ السادات لسلاح الدين واصطلح على نفسه صفة «الرئيس المؤمن» لكن في الأخير اغتالته أيادي الإسلام السياسي نفسها

نوعـاً مـن العصـاب الوسـواسي، بـدل أن يكـون رحمـة للعالمـين. فنحـن لـم نحـوّل الهزيمـة إلى سـؤال عقـلاني، كمـا فعلـت اليابـان مثـلاً؛ بـل جعلناهـا مـبرّراً للبحـث عـن انتصـارات أسـطورية غيبيـة، تمنحنـا مسـكّنات تكـرّس العجـز في آخـر المطـاف.

أخـبرني أصدقـاء في غـزة عـن ظاهـرة جديـدة بـدأت تنتـشر عندهـم مؤخـراً، يتعلـق الأمـر بظاهـرة طـرق الأبـواب فجـراً، للذهـاب عـلى شـكل أفـواج وجماعـات إلى صـلاة الفجـر، وكلّ مـن يفعـل ذلـك يظـنّ أنّ لـه أجـراً عظيمـاً، بـل الرهـان أعظـم مـن ذلـك؛ إذ ثمـة خطـاب تبشـيري، مفـاده أنّ الحـرص عـلى صـلاة الفجـر، سـيكون مدخـل الأمـة إلى الانتصـار (الانتصـار عـلى مـن؟!).

وفي كلّ الأحوال، يبقى السؤال معلقاً: ما علاقة صلاة الفجر بالانتصار كيفما كان نوعه؟ بكل تأكيد، ليس المقصود بالانتصار هنا القضاء على الفقر والجهل والرشوة والغش والخرافة. كلّ ما في الأمر أنّنا نعيش بوادر انتكاسة مروّعة إلى الرؤية السحرية للعالم؛ حيث بعض الطقوس الجماعية، يمكنها أن تكون كافية لإقناع السماء بمساعدتنا، على التمكين والنصر المبين.

يُردّ الجهل بالمعرفة

*** إلى أي حدّ يمكن عدّ الاستخدام الانتهازي والمحدود للدين سبباً في توسيع حاضنة أصولية ومتطرفة في المجتمع؟**

التوظيف الأيديولوجي للدين، في إطار الصراع على السلطة، لم يخدم في آخر المطاف سوى القوى الأصولية النكوصية. وهذا طبيعي؛ فقد حاول أنور السادت في مصر أن يضرب عصفورين بحجر واحد، احتواء الإسلام السياسي وتصفية تركة جمال عبد الناصر؛ لذلك لجأ إلى سلاح الدين، وقد اصطلح على نفسه صفة «الرئيس المؤمن»، لكن ماذا حدث في الأخير؟ اغتالته أيادي الإسلام السياسي نفسها.

لذلك نقول: ليس صحيحاً أنّ الدواء من جنس الدّاء، فلا يُردّ الجهل بالجهل، بل يُردّ الجهل بالمعرفة.

*** لماذا لم يتحرّر العقل العربي من التفكير البدائي، ويتجاوز**

> **الخطاب الديني الشائع يساهم في تأجيج الانفعالات السلبية والغرائز البدائية، بل يعدّها في الغالب من أخلاق المؤمن**

المرحلة اللاهوتية، لو استعرنا تعريف أوغست كونت للمراحل التاريخية التي تمرّ بها البشرية، وتنتهي عند المرحلة الوضعية العلمية، وأدوات التحليل النقدي؟

شخصياً، لا أراهن على أن تتخطى البشرية المرحلة اللاهوتية، وفق الرؤية الوضعية، لأوجست كونت؛ بل أراهن على تحوّلات جذرية في حقل الروحانيات والتدين، وفي المستوى العالمي كذلك.

وبكلّ بساطة، لا يمكن تخطّي المرحلة الدينية ما لم تنجح البشرية في القضاء على الموت، على أقل تقدير، فبوجود الموت ستظل البشرية في حاجة إلى نوع من العزاء. صحيح أنّ ثمة ما يسمّى «موت الفلاسفة»، وهو الأسلوب الذي تحدّث عنه جاك ديريدا، في آخر حواراته، لا بل سبق أن تحدّث عنه سينيكا وشيشرون ومونتين، الذي يتعلّق بكيفية تقبّل الفناء كقدر أخير، بكامل الرضا، وبدون عزاء بالضرورة، لكن الناس ليسوا جميعاً فلاسفة، وليسوا جميعاً حكماء.

وفي كل الأحوال، فأنا أميّز بين الخروج عن الدين، الذي هو شأن

شـخصي، والخـروج مـن الديـن، الـذي هـو صـيرورة تاريخيـة طويلـة الأمـد.

غـير أنّـني أظـنّ، في المقابـل، أنّنـا نعيـش انتكاسـة ليـس فقـط نحـو الاسـتعمال الأيديولوجـي للديـن، إنّمـا نحـو الاسـتعمال السـحري للديـن. يكفـي أن ننظـر مـن حولنـا إلى تكاثـر مراكـز الرقيـة الشرعيـة، واسـتعمال القـرآن في العـلاج الطـبي، وبرامـج الإعجـاز العلمـي الـتي هـي مجـرّد عجـز علمـي، وليسـت إعجـازاً، حـتى نتأكـد مـن حجـم الانتكاسـة إلى أنمـاط التديـن البـدائي.

*** مـا هـي الشروط المؤديـة إلى ذلك الانسـداد التاريخـي في المجتمعات العربيـة والإسـلامية والمتسـببة في انتصـار متزايـد لأصحـاب نظريـة الحـق الإلهـي، واغتيـال العقـل في الإسـلام، منـذ هزيمـة المعتزلـة وتأييـد واقـع ونمـط ديـني محـدَّد ومغلـق؟**

كان الانقـلاب المتـوكّلي لحظـة حاسـمة ضمـن مسلسـل هزيمـة العقـل، وتغييبـه بدعـوى شـعار يقـول: «لا اجتهـاد مـع النـصّ»، وهـو الشـعار الـذي سرعـان مـا أصبـح يعـني «لا اجتهـاد في النـص» أيضـاً.

والمفارقـة؛ أنّ النـص الديـني نفسـه هـو ثمـرة اجتهـاد المسـلمين عقـب وفـاة الرسـول، مـن حيـث الجمـع والترتيـب والتبويـب والتدويـن، سـواء تعلّـق الأمـر بالمصحـف أو الصحـاح، بيـد أنّ المعضلـة الكـبرى تكمـن في أنّ مركـز ثقـل النـصّ، قـد انتقـل مـن الخطـاب القـرآني، إلى الخطـاب الحديـثي.

ولقد صار كلام الرسول، في آخر المطاف، أهم من كلام الله، لا سيما بعد أن انتهى الأمر إلى الإقرار بأنّ «السنة قاضية على القرآن»، كما ردّد الإمام ابن حنبل، وبهذا المعنى، وبصريح العبارة؛ فإنّ الذي سيعطّل العقل ليس النصّ القرآني، إنّما هو النص الحديثي، مضاف إليه النص الصحابي، والنص التابعي، وصولاً إلى شيوخ الفضائيات اليوم.

بخصوص شعار «القرآن دستورنا»

*** لقد تحوّل النص الديني، في لغته الحسية والتصويرية والمجازية، إلى قوانين ونصوص دستورية ونظريات علمية، يجري توظيفها البراغماتي لبناء المشروعية السياسية.. لماذا تخفق مشروعات التحديث في تصفية ذلك الاتحاد بين السلطتين؛ الدينية والسياسية؟**

أعتقد أنّ شعار «القرآن دستورنا»، كان لحظة الخطيئة الكبرى، التي أفضت إلى استكمال دائرة أدلجة الإسلام؛ حيث أصبح الإسلام، لدى بعض الناس، مجرد أداة للتهييج الانفعالي، والمزايدة الغوغائية، طلباً للسلطة أو الغنيمة. لا بأس أن نذكر، مرة أخرى، أنّ القرآن ليس دستوراً؛ لأنّه لم يصف نفسه بأنه دستور، ولأنّ آياته حمّالة أوجه، وفيها محكمات ومتشابهات، وناسخات ومنسوخات..إلخ.

وليس هكذا يكون الدستور، الأدهى من ذلك؛ أنّ الدسترة سوف لن تقتصر على النصّ القرآني حصراً، إنّما ستشمل مدوّنة الحديث بعد

تضخّمها، فضلاً عن المتن الصحابي والتابعي، فقد تحوّل النص الديني إلى سلطة ضدّ العقل، والإبداع، وحرية الإنسان، ويكفي أن نسمع في خطب الجمعة نصاً دينياً منسوباً إلى الرسول، يتردد أمام مسامع المؤمنين، ويقول: «كلّ بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»، حتى ندرك أنّنا، باسم النص، نقتل روح الإبداع. وهل تكون الحداثة شيئاً آخر غير القدرة على الإبداع؟!

*** كيف تصف ذلك المشهد الذي أضحى فيه المصحف بين منزلتين؛ إما وسيلة للحكم والقتل أو أيقونة مقدسة للزينة والتبرك؟**

حال القرآن، الآن، محصور بين مآلين: الاستعمال الأيديولوجي في إطار الصراع على السلطة، وهو ما قلت في سؤالك إنّه «وسيلة للحكم». والاستعمال السحري في إطار الرؤية السحرية للعالم، وهو ما قلت في سؤالك إنّه «أيقونة للتبرّك»، أمّا مسألة الزينة، فهي، في وجهة نظري، تبقى إيجابية لو تحرّرت من الاستعمال الإيديولوجي، والاستعمال السحري.

يتعلّق الأمر، في كل الأحوال، بخضوع النص القرآني للأدلجة والأسطرة، أولاً: أدلجة النص القرآني من حيث عدّه مرجعاً شمولياً لكلّ شيء، الدولة والسياسة والاقتصاد والجنس، ...إلخ. وثانياً: أسطرة النص القرآني، من حيث عدّه مفتاحاً سحرياً لكلّ المسائل والمشكلات، من أسواق المال إلى طبّ العيون، ومن الملاحة الجوية إلى أسعار الجبن، وكل هذا مجرّد عبث بالدين.

الأخطار المتوقعة

*** تواجه مجتمعاتنا، بعد الربيع العربي، ولادة تيارات دينية تقود ما يمكن تسميته بدويلات طائفية، وتستولي على مساحات جغرافية تهدد وحدة الدولة الوطنية، وفي المقابل؛ أصبح لكلّ فئة وكتلة اجتماعية وسياسية، مذهباً له مجالسه العلمية ودور الإفتاء التي تضمن له الشرعية وتكفير خصومه ومنافسيه... كيف ترى مآلات ذلك المشهد ومسبّباته الواقعية؟**

يمكننا القول: إنّ الخطر الذي ينتظرنا، يتّصف بالتركيب والتعقيد، فثمّة توجّه عامّ نحو التفكّك والتفتت، في إطار طغيان نوعين من الولاءات: أولاً؛ الولاءات الدينية المحلية (الإمارات الصغرى)، من قبيل تلك المحاولات التي راهنت على تشكيل إمارات، في تومبوكتو أو سيناء أو غرداية، ...إلخ. وثانياً: الولاءات الدينية العابرة للأوطان، والموسومة بالاحتلال والحنين إلى عصر التوسعات الإمبراطورية.

وهنا نلاحظ كيف يحاول السلطان «أردوغان» العثماني، استثمار ولاء فصائل الإسلام السياسي لأجل إعلان عودة الخلافة، وهو يقصد الخلافة العثمانية تحديداً، التي هي، باختصار، الفترة الأكثر غزواً، والأقل إبداعاً، في تاريخ الحضارة الإسلامية. لكن مقابل ذلك؛ ثمّة مشروع مذهبي منافس، يقوم على أساس ولاية الفقيه الإيرانية، وتدعمه إيران هذه المرّة.

> **ما يجري في سوريا يعكس حجم الفراغ الوطني الذي تحاول أن تملأه ولاءات طائفية واستعمارية، باسم الإسلام**

وبالنسبة إلى الشرق الأوسط، يتعلق الأمر بولاءات طائفية واستعمارية، سواء كانت عابرة للأوطان، أو دون الأوطان، لكنّها ستشعل مزيداً من الفتن وتدمّر البقية الباقية، من مفهوم الوطن.

وما يجري اليوم في سوريا؛ من قتال الإخوان المسلمين والنصرة تحت لواء القوات التركية، وقتال حزب الله تحت لواء الحرس الثوري الإيراني، يعكس حجم الفراغ الوطني الذي تحاول أن تملأه ولاءات طائفية واستعمارية، ولو باسم الإسلام هذه المرّة، الذي هو أعزّ شيء إلى قلب الشعوب.

ولا ننسى أنّ المغول دخلوا إلى الإسلام فقط من أجل شرعنة احتلالهم للعالم الإسلامي، غير أنّ الاحتلال، في كل الأحوال، يبقى احتلالاً، وحتى التاريخ الرسمي لا يقول غير ذلك، معضلة الإسلام السياسي تكمن في أنّه ساهم في تدمير مفهوم الوطن، بدعاوى تدغدغ العواطف الدينية الجياشة (أمة محمد، أمة لا إله إلا الله، ...إلخ).

والواقع، أنّ الوطن هو خطّ الرجعة الأخير، قبل اشتعال الفتنة التي ستحرق اليابس والأخضر. وهذا تحذيرنا الأخير

محمد الكيلاني: الإسلام السياسي أكبر عائق أمام الديمقراطية

حاورته: حنان جابلي
صحفية تونسية

قال السياسي والمفكّر اليساري التونسي محمّد الكيلاني إنّ كل محاولات توحيد اليسار التونسي باءت بالفشل، وهو يحتاج، على حد تعبيره، إلى سنواتٍ طويلةٍ ليتعافى، واصفاً إياه أنّه مايزال احتجاجياً بالأساس، وليس له وعي الوصول للحكم، وتوقع في سياق قراءته للمشهد السياسي التونسي عدم حدوث مفاجآت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة؛ «لأنّ التحالف الجديد بين حزب «النهضة» والشاهد المحسوب على حزب «تحيا تونس»، سيكون الأقوى على الساحة السياسية»، مشيراً إلى خطر الإسلام السياسي الذي تمثّله حركة النّهضة على تجربة الانتقال الديمقراطي التونسي.

وأضاف رئيس الحزب الاشتراكي اليساري، في حواره مع (حفريات)، أنّ الحركات الإسلامية والإسلام السياسي عموماً براغماتية في السياسة، لكن اليسار بقي عقائدياً في تعاطيه السياسي، «وظلّ يقدّم الشعار الإستراتيجي والمبدأ على شروط وظروف العمل السياسي»، منتقداً رفاق اليسار ممن مازالوا يحملون نفس أفكار العام ١٩١٧، ومازالوا يعيشون مع الثورة البولشيفية، «في حين أنّ كل المعطيات بما فيها المجتمع وقضاياه تغيّرت».

وهنا نص الحوار:

> حركة النّهضة اعتادت تكوين تحالفات بعد صدور نتائج الانتخابات مع من حقّق نتائج أفضل

المشهد السياسي التونسي

*** مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كيف تقرأ المشهد السياسي التونسي الحالي؟**

المشهد التونسي مضطرب جداً وفي إعادة تشكّلٍ، خاصّةً أنّ الحزب الأوّل (نداء تونس) تراجع وانتهى إلى مجموعاتٍ وأحزابٍ متعدّدة، وفقد موقعه كأكبر قوّةٍ في البرلمان، ليترك مكانه لحزب حركة النهضة الإسلاميّة، التي عزّزت مواقعها قاعدياً في المجالس البلدية، خلال الانتخابات المحليّة التي أُجريت في ٢٠١٨، وتغلغلت في كلّ المحليّات.

يجب الإشارة أيضاً إلى أنّ قواعد حركة النّهضة وجمهور الإسلام السياسي لم ينحرفوا عنها بسبب انتمائها الأيديولوجي، وظلّت أكبر حزبٍ في البلاد، أمّا باقي الأحزاب بمختلف تكويناتها شهدت صعوباتٍ في الانتخابات المحليّة الماضية، وبقي العديد منها في حالة إعادة تأصيل نفسه، وتأصيل تواجده في الساحة، كما فقد بعضهم مواقعه، وتشتّت أغلبهم، وعليه يمكن أن نعتبر أنّ الخريطة السياسية مهيّأةٌ لإعادة تشكّلٍ من جديد مع قرب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

المشهد التونسي مضطرب جداً وفي إعادة تشكّل

*** هل يمكن أن تحدث مفاجأة غير متوقّعة في الانتخابات المقبلة؟**

لـن تحـدث مفاجـأة غـير متوقعـة؛ لأنّ التحالـف الجديـد بـين حـزب حركـة النهضـة الإسـلامية والشـاهد المحسـوب عـلى حـزب تحيـا تونـس، المكـوّن حديثـاً سـيكون الأقـوى عـلى السـاحة السياسـية، خاصّـة إذا مـا تعـزّز بدعـم الاحـزاب المتحالفـة مـع الشـاهد في الحكومـة، كمـا أنّـني أجـزم أن يحقّـق أي حـزبٍ الأغلبيـة البرلمانيـة وحيـداً، ودون الدخـول في تحالفـاتٍ حزبيّـةٍ.

ولا ننـسى أنّ حركـة النّهضـة اعتـادت عـلى تكويـن تحالفـاتٍ مع بـاقي الأحزاب بعـد صـدور نتائـج الانتخابـات، لتتحالـف مـع مـن حقّـق منهـم نتائـج أفضـل، وقـد أعـدّت رئيـس الحكومـة الحـالي يوسـف الشـاهد حليفـاً إسـتراتيجياً لهـا.

*** مـا هـو موقـع الحـزب الاشـتراكي حاليـاً مـن المشـهد السـياسي ككلٍّ ومـن اليسـار المعـارض بشـكلٍ خـاصٍّ؟**

في الواقـع ليـس لنـا حضـور كبـير في المشـهد السـياسي؛ لأنّ وسـائل الإعـلام تعمـل وفـق لوبيـات الأحـزاب القويّـة والحاكمـة، لكـن لنـا وجـودٌ حـزبي وتأثـير قاعـدي وميـداني عـلى مناطـق مـا بـات يُعرف بخـطّ الفقـر في تونـس؛ أي في الظهـر الغـربي لتونـس مـن محافظـة جندوبـة شـمالاً إلى محافظـة قفصـة جنوبـاً مـروراً بمحافظـة سـيدي بوزيـد والقصريـن والقـيروان بالوسـط الغـربي، وهـي إسـتراتيجية الحـزب باعتبـاره هـذه المناطـق موطـن فقـر، وغيـاب ومسـؤولية السـلطة في التنميـة الجهويـة فيهـا، لذلـك أخذنـا العمـل فيهـا كرهـانٍ، للدفـاع عنهـا.

حزبنـا لـه أيضـاً حضـوره الجماهـيري ونتوقـع أن نحقّـق نتائـج جيـدة في هـذه الجهـات وسـنكون ممثلـين لهـا مهمـا كانـت الظـروف، ولـن يسـتطيع المـال الفاسـد أن يغـري الظواهـر الحيّـة في هـذه المناطـق، لأنّ الأحـزاب الحاكمـة خذلتهـم و»لا يلـدغ المؤمـن مـن جحـر مرّتـين».

أمّـا في مـا يتعلّـق بالجـزء الثـاني مـن السـؤال حـول موقعنـا مـن اليسـار، فنحـن ابتعدنـا عنـه قليـلاً، بعدنـا جـاء بعـد محـاولاتٍ مريـرةٍ مـن أجـل توحيـد أحـزاب اليسـار والحركـة الديمقراطيـة ككل، لكنّنـا فشـلنا في كلّ المحطّـات الانتخابيـة، وأنـا شـخصيّاً سـاندت الناطـق باسـم الجبهـة الشـعبية (ائتـلاف

قواعد حركة النّهضة وجمهور الإسلام السياسي لم ينحرفوا عنها بسبب انتمائها الأيديولوجي

معـارض يضـم ١١ حزبـاً يسـارياً) حمـة الهمامـي في الانتخابـات الرئاسـية لعـام ٢٠١٤، رغـم أنّـني أنتمـي حينهـا إلى حلـفٍ منافـسٍ، لإيمـاني بـضرورة توحيد اليسـار لكنّـني فشـلت للأسـف في ذلـك، وتبـيّن لي أنّ اليسـار مريـضٌ ومعتـلٌ لدرجـة تسـتحق الكثـير مـن الوقـت ليتعـافى.

اعتلال اليسار

*** برأيك ما سبب هذا «الاعتلال اليساري»؟**

سـبب هـذا المـرض الخطـير، ليـس محليـاً، بـل دولي لأنّ اليسـار في العالـم تراجـع أمـام العولمـة ورأس المـال الليـبرالي، وشـهدت كل تجاربه فشـلاً، وتونـس ليسـت بمعـزل عـن ذلـك، لكنّنـا مازلنـا نأمـل في ظهـور يسـارٍ موحّـدٍ في حـال قـام اليساريون بمراجعـة منطلقاتهـم الفكريّـة وبرامجهـم وتصوراتهـم، لأنّنـا لا نسـتطيع معالجـة مشـاكل ٢٠١٩ بفكـر ١٩١٧، لذلـك نحـن توجّهنـا لبنـاءٍ حـزبي خـاصّ بنـا.

*** ما هي حظوظ اليسار في الانتخابات القادمة؟**

الانتخابـات الرئاسـية سـتنحسر بـين أسـاطين المـال، ومـن الوهـم أن يفوز

أي مرشّحٍ ليس له رأس مالٍ محلّي وجهوي وعالمي، ومن لا يحظى بدعم فرنسا وأمريكا لن يفوز مهما كانت قوّته، إلاّ في حال كانت وراءه حركةٌ جماهيريةٌ قويّة، لهذا بالتحديد نحن لسنا معنيين بالمشاركة فيها، بل معنيون فقط بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية، التي سنحصل فيها على مقاعد عن المناطق الغربية للبلاد، والباقي سنترشح فيها فقط للتعريف بالحزب.

أمّا بالنّسبة لليسار وأعني بهذا الجبهة الشعبيّة، فقد خسرت جزءًا كبيراً من الثقة الطبيعية التي منحها إيّاها الشعب، ومرت بخماسية معارضة فقط، في حين الناخبين ينتظرون حلولاً لقضاياهم، ومشاركةً في صنع القرار، لذلك كان حضورها سلبياً، مع ذلك أظنّ أنّها ستصعد مجدّداً لكن ليس بنفس عدد المقاعد.

وأتوقّع أيضاً أن تكون الرئاسة من نصيب يوسف الشاهد في حال لم يترشح رئيس البلاد الحالي الباجي قايد السبسي، خاصّةً أنّ حركة النّهضة لن تدعم من يعارض السبسي؛ لأنّها مازالت في حاجةٍ إليه باعتباره حامٍ لها أمام التحوّلات الدولية والاقليمية في علاقة بالإسلام السياسي.

*** هل تعتقد أن الخطاب السياسي مازال دون الآمال التي يرسمها العمال أم أنّ الدعاية والتشويهات بالإلحاد والتكفير كانت عاملاً وراء ذلك؟**

حركة النّهضة لن تدعم من يعارض السبسي؛ لأنّها مازالت في حاجةٍ إليه

ليست الدعاية ضدّه فقط، بل لأنّ الواقع تغيّر واليسار لم يعِ ذلك، كما أنّ عمّال السبعينيات والثمانينيات ليسوا هم أنفسهم عمّال اليوم، حتّى المؤسّسات الكبرى انتهت، لأنّ العولمة قضت على عمّال اليسار، وفكّكت الطبقة العاملة، وتغيّر النسيج كما زادت الأزمة الاقتصادية، والاجتماعية الأمر سوءاً، لذلك لم تتجدّد الطبقة العاملة، وظهرت الطبقة المثقّفة (أساتذة ومهندسون وإداريون..)، ولم تعد الطبقة العاملة داخل الاتّحاد تتكوّن من عمّالٍ بل طغى عليها الشغّالون، زد على ذلك تآكل الطبقة الوسطى.

وأعتقد أنّ اليسار يتحمّل مسؤولية عدم استيعابه لكلّ هذه التغيّرات في النسيج الاجتماعي، وحافظ على نفس الخطاب القديم، ولم يحاول

أقلمته مع المستجدّات، كما أنّه ظلّ بعيداً عن قواعده ولم يتوجّه إلى المحليات حيث منظوريه، وبقي مركزياً.

*** هل يبرر ذلك فشل اليسار في أن يكون بديلاً للحكم رغم فشل الإسلاميين؟**

ليس لهذا فقط، بل لأنّه يسارٌ احتجاجي بالأساس، ليس له وعي الوصول للحكم، هو يريد السلطة برمّتها لتنفيذ مشروعه، من قمع المستبدين، وسجن الفاسدين، فبقي يحتج ضد الحكومة والسلطة، دون أن يكون له بديلٌ ملموسٌ للسلطة، ولا مشروع المشاركة في الحكم أو اقتراح سياسة حكم جاهزٍ، بل أنّ كل تفكيره عن الغد، وليس اليوم، وهذا السبب الرئيسي في عدم نجاحه في أن يكون بديلاً للحكم.

الإسلام السياسي والديمقراطية

*** بعد ابتعادك عن أحزاب اليسار بدت مواقفك تجاه حركة النهضة الإسلاميّة أقلّ حدةً من السابق، هل هي بداية تصالحٍ مع الإسلام السياسي؟**

أنا مازلت أعتبر أنّ الإسلام السياسي عائق أمام الديمقراطية، وأعتقد أنّ النهضة مهما كانت ظروفها، إن لم تقطع مع الإسلام السياسي، وتتحوّل إلى حزبٍ مدني ستظل عائقاً أمام التحوّل الديمقراطي، وخطراً محدقاً يتربّص

بالانتقال الديمقراطي، فقد يجهضه في أيّ لحظةٍ، لأنّها لو تنفرد بالسلطة ويخف عليها الضغط الاقليمي والدولي ستفعل ما بدا لها، وستبني سلطةً قائمة على الإسلام السياسي وعلى الشريعة، وستبني دولةً مستبدة باسم الدّين.

*** لماذا برأيك نجح الإسلام السياسي حيث فشل اليسار العلماني الذي قاد جلّ ثورات العالم؟**

الحركات الإسلامية والإسلام السياسي عموماً براغماتية في السياسة، لكن اليسار بقي عقائدياً في تعاطيه السياسي، وظلّ يقدّم الشعار الاستراتيجي والمبدأ على شروط وظروف العمل السياسي، ولم يؤمن بأنّ السياسة فنّ الممكن»، هو يؤمن بـ»إمّا كلّ شيءٍ أو لا شيء»، ويمكن أن نعتبر هذا تكلّساً وتحجّراً فكرياً، فتح الطريق أمام الإسلاميين لافتكاك ما كان لليسار.

مستقبل اليسار

*** هل تتبع مواقفك من اليسار من خلافك مع رفاق أمسك اليساريين ومع حمّة الهمامي بشكلٍ خاصٍ؟**

لا أبداً، فأنا لا أبني مواقفي على خلافاتٍ، بل مواقفي مرتبطة بالفكر، وأنا راجعت فكري وقمت بنقد ذاتي للأفكار والمقولات النظريّة و الفلسفة التي كنّا نؤمن بها، لكن رفاقي لم يقوموا بذلك ومازالوا يحملون نفس

أفكار العام ١٩١٧، ومازالوا يعيشون مع الثورة البولشيفية، في حين أنّ كل المعطيات بما فيها المجتمع وقضاياه تغيّروا.

*** إذاً هي نابعةٌ من الخلاف بين الشقّ الشيوعي والشقّ البيروقراطي؟**

فيما بعد أصبح كذلك، لكن يجب التأكيد على أنّ الفكر الاشتراكي العلمي في حاجةٍ الى أن ينزل في إطار الواقع المحلي للبلدان ومن دونه يصبح بمثابة القوالب الجامدة، فاليساريون لم يطرحوا السؤال على أنفسهم؛ هل مازال الواقع كما كان زمن لينين وتروتسكي وستالين وماركس وإنجلز وغيرهم أم تغيّر؟

هم لا يستطيعون طرح هذا السؤال على أنفسهم لأنّهم يخافون أن يؤدي طرحه إلى نكران الأصل، في حين أنّي أرى أنّه يجب المحافظة على النواة الفلسفية للتفكير مع مراعاة أن المجتمع متحوّلٌ ومتغيّرٌ، وفيه ظواهر جديدة غير موجودة سابقاً، وجب التعامل معها ومع الواقع لتقديم الجديد.

*** برأيك هل ينجح محمد الكيلاني في الحزب الاشتراكي بما فشل فيه اليسار في الجبهة الشعبية وباقي الأحزاب المتناثرة عنها؟**

أعتقد أنّنا نتقدّم بخطىً ثابتة في مختلف المحافظات، واليوم أصبح لدينا إطارات جديدة من اليسار ليست موجودةً في أيّ حزبٍ آخر، ثمّ نحن نتّجه نحو التطوّر البنيوي، وسنبني مكاتب محلية في عدّة مدن ومحافظات جديدة، ناهيك أنّ عدد منخرطينا تضاعف خلال السنوات الأخيرة، كما أن مؤتمراتنا شهدت نجاحاً جماهيريا كبيراً في بعض محافظات الوسط التونسي، وسجّلت إقبالاً فاق كلّ الأحزاب ما عدا حركة النّهضة التي حافظت على منخرطيها.

*** هل لديكم مشروع سياسي لحزبكم للسنوات الخمس القادمة، يمكنكم من أن تكونوا بديلاً للحكم كحزب اشتراكي بعيداً عن اليسار؟**

خوضنا للانتخابات البرلمانية، هو بالأساس من أجل المشاركة في الحكم، ولن ندخل البرلمان من أجل الاحتجاج ولن نأخذ دور المشاهدة فقط، بل سنتناقش مع كل الكتل النيابية، المشاريع والقوانين التي تخدم البلاد، وقد نتحالف مع حركة النّهضة في حال خرجت من فضاء الإسلام السياسي وأصبحت مدنية، ولن نتحالف مع الداعين إلى منظومة حكمٍ استبدادية كحزب عبير موسي الموالي لنظام بن علي.